أولا: النتائج

1. تلتزم المنشآت عند اختيارها للطرق والسياسات المحاسبية بالقيود والاعتبارات التي يجب الاسترشاد بها عند وضع السياسات المحاسبية.
2. تتأثر قيمة المنشأة بالتغيرات التي تحدث في الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة في المنشأة وذلك لتأثيرها في التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية للمنشأة .
3. تمتع الطرق والسياسات المحاسبية بالثبات النسبي يقلل من تباين نتائج أعمال المنشأة ويسهل من عقد المقارنات الزمانية والمكانية لقوائمها المالية .
4. ديوان الضرائب لا يراعى طبيعة أنشطة الممولين عند احتسابه للوعاء الضريبي.
5. ديوان الضرائب لا يعتمد السياسات التي يتبعها الممولون في إهلاك الديون المعدومة أو في تحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
6. استخدام ديوان الضرائب لطريقة القسط الثابت عند احتسابه للإهلاك على الأصول الثابتة، لا يمكن المنشآت من إحلال أو استبدال هذه الأصول عند نهاية عمرها الافتراضي.
7. إتباع طريقة التكلفة التاريخية لاحتساب الضريبة في ظل التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار يؤدى إلى تأكل رأس مال المنشأة .
8. الطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة في المنشأة تؤثر في المصالح الذاتية لإدارتها .
9. الإدارة التي تمتلك جزء من رأس المال تختار طرق وسياسات محاسبية تؤدى إلى زيادة قيمة المنشأة .
10. ربط نظام الحوافز الإدارية بالأرباح الظاهرة في القوائم المالية يؤثر في اختيار الإدارة للطرق والسياسات المحاسبية التي يتم استخدامها في المنشأة .

ثانيا: التوصيات

1. إلزام جميع المكلفين بإتباع متطلبات معيار الإفصاح المحاسبي الدولي عند إعدادهم للقوائم المالية ، وذلك حتى تعزز من ثقة ديوان الضرائب فيها وبالتالي يعتمدها لأغراض احتساب الضريبة .
2. يجب إلزام المكلفين بالاحتفاظ بالسجلات المحاسبية و إصدار قوائم وتقارير مالية سنوية وفقا لمتطلبات معيار الإفصاح المحاسبي أو أن تقوم بتجميد نشاطها.
3. . يجب أن يتسم ديوان الضرائب بالمرونة وذلك من خلال استخدامه لطرق وسياسات محاسبية تتماشى مع طبيعة أنشطة الممولين .
4. مراعاة ديوان الضرائب للحالة الاقتصادية التي يعمل في ظلها المكلفون يزيد من ثقتهم في الديوان مما ينعكس في تقديمهم لقوائم مالية تمثل المركز المالي الحقيقي للمنشأة.
5. رفع الوعي الضريبي بالنسبة للمكلفين سواء كانوا من الأفراد أو المنشآت، وذلك من خلال قيام ديوان الضرائب بتوزيع نشرات مفصلة عن قوانينه، وتوضيحه لكيفية احتساب الضريبة.
6. ضرورة قيام مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بتنظيم الطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة في المنشآت بما يتناسب مع نشاطها والحالة الاقتصادية السائدة.
7. يجب على الدولة أن تدعم قطاعات التنمية الاقتصادية من خلال تخفيضها للضريبة المفروضة على قطاعات الإنتاج و تشجيع ودعم إنتاج السلع المحلية.

توصيات بدراسات اضافية:-

1. دور المنظمات المهنية في تنظيم الطرق والسياسات المحاسبية للمنشآت السودانية .
2. اثر مراعاة ديوان الضرائب للحالة الاقتصادية التي تعمل في ظلها المنشات وانعكاساته على القوائم المالية لتلك المنشآت.
3. اثر الالتزام بمتطلبات معيار الإفصاح المحاسبي الدولي على تحديد الوعاء الضريبي لمنشات الأعمال.
4. اثر عدم امتلاك الإدارة جزء من رأس المال على اختيار الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة في المنشاة .